



للإصدار الفوري

للتواصل:

Hydra Strategy
هيدرا لخدمات الاتصالات الاستشارية
Henrietta Hirst
هنريتا هيرست
لندن/ +44 (0) 7880 742 375
Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk

MacMillan Communications
ماكميلان للاتصالات
Chris Sullivan
كريس سوليفان
نيويورك/ 212-473-4442
chris@macmillancom.com

HFR
مؤسسة أبحاث صناديق التحوط
Kenneth Heinz
كينيث هاينز
شيكاغو/ 312-658-0955
info@hfr.com
[@HFRInc](https://twitter.com/HFRInc)
[@KennethJHeinz](https://twitter.com/KennethJHeinz)

تسارع وتيرة نمو رأس مال قطاع صناديق التحوط وبلوغه مستوى قياسي جديد في الربع الثاني من 2021

**تسجيل صافي تدفقات واردة للأصول للربع السنوي الرابع على التوالي مع صعود مؤشر HFRI؛
وتخطي رأس مال استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية القائمة على الدخل الثابت لحاجز التريليون دولار؛
واحتلال الاستراتيجيات الكلية غير المترابطة للمرتبة الأولى من حيث التدفقات الواردة مع تأهب المستثمرين
لمواجهة التقلبات**

شيكاغو (22 يوليو 2021) – تسارعت وتيرة نمو إجمالي رأس مال قطاع صناديق التحوط خلال الربع السنوي الثاني من 2021، وذلك بفضل الأداء الرائع للقطاع خلال النصف الأول من العام والذي يعد أقوى أداء له خلال السنة التقييمية منذ عام 1999، مجتازاً بذلك العديد من المراحل المهمة المميزة للنمو والتوسع في القطاع. وتجاوزت القيمة الإجمالية لرأس مال قطاع صناديق التحوط ما يقدر بحوالي 3.96 تريليون دولار مع نهاية الربع، أي بزيادة مقدارها 360 مليار دولار منذ بداية العام، وذلك طبقاً للبيانات الواردة في أحدث إصدار من "تقرير قطاع صناديق التحوط العالمي" الصادر اليوم عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR)، وهي الشركة العالمية الرائدة في توفير المؤشرات والتحليلات والأبحاث في قطاع صناديق التحوط على المستوى العالمي.

وارتفع إجمالي رأس مال قطاع صناديق التحوط بما يزيد عن تريليون دولار خلال الخمسة أرباع سنوية الأخيرة بعدما كان قد تراجع لأقل من 3 تريليون دولار خلال الربع الأول من عام 2020 عند بداية ظهور الوباء العالمي. ويقدر إجمالي صافي التدفقات الواردة للأصول بحوالي 12.3 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2021، ليصل بذلك إجمالي صافي التدفقات الواردة منذ الربع الثالث من 2020 إلى 34.1 مليار دولار.

وارتفع مؤشر HFRI للمركب المرجح للصناديق بمقدار +10.1% خلال النصف الأول من 2021، ليصبح هذا النصف بذلك أفضل نصف سنوي أول من حيث الأداء منذ عام 1999 ويحتل المركز الخامس من حيث تحقيق أفضل عائدات خلال النصف السنوي الأول منذ إطلاق المؤشر على الإطلاق. علاوة على ما سبق فإن مؤشر HFRI للمركب المرجح للصناديق قد نما بمقدار +27.5% خلال الاثني عشر شهراً المنصرمة. كما وثب مؤشر "HFRI 500" للمركب المرجح للصناديق القابل للاستثمار بمقدار +9.2% خلال النصف الأول من 2021، وهو أفضل أداء يسجله المؤشر خلال النصف السنوي الأول منذ إطلاق المؤشر.

ويعود الفضل في صافي التدفقات الواردة التي سجلتها الأصول في المقام الأول إلى الاستراتيجيات الكلية غير المترابطة والتي تلقت صافي استثمارات جديدة تقدر بحوالي 8.3 مليار دولار، وذلك مع تأهب المستثمرين لمواجهة التقلبات المستمرة على مستوى حقوق الملكية والدخل الثابت والعملات والسلع. وفي هذا الصدد ازداد إجمالي رأسمال الاستراتيجيات الكلية بحوالي 25.5 مليار دولار لتصل بذلك قيمة الأصول المدارة مع ختام الربع السنوي إلى حوالي 643.8 مليار دولار مع تسجيل كل من الصناديق الكمية والصناديق الأساسية بالاستراتيجيات الكلية الفرعية لزيادات في الأصول خلال الربع، وفي مقدمتها الاستراتيجيات المتنوعة الممنهجة/ استراتيجيات مستشار تجارة السلع التي تتبع الاتجاه السائد والتي شهدت زيادة تقدر بحوالي 11.6 مليار دولار، تليها الصناديق المواضيعية للاستثمار الاختياري والتي أضافت أرباحاً مقدارها 5.8 مليار دولار. وتقدم كل من مؤشر "HFRI 500" للاستراتيجيات الكلية القابل للاستثمار ومؤشر HFRI للاستراتيجيات الكلية (الإجمالي) بمقدار +7.0% و+8.0% على الترتيب خلال النصف الأول من العام، بينما جاء أداء مؤشر HFRI للاستراتيجيات الكلية: صناديق السلع في مقدمة الاستراتيجيات الكلية الفرعية خلال النصف الأول من العام محققاً أرباحاً مقدارها +14.2%.

ولم يكتفِ إجمالي رأسمال تحوط حقوق الملكية بتخطي حاجز التريليون دولار مع ختام عام 2020، إذ استمر في النمو ليصل إلى 1.21 تريليون دولار في النصف الأول من 2021، وهي القيمة التي تشمل زيادة مقدارها 58.7 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام. وكانت صناديق القيمة الأساسية من المصادر الرئيسية لزيادات رأس المال خلال الربع الثاني من العام، إذ ازداد رأسمالها بحوالي 35.9 مليار دولار ليصل إلى 680.2 مليار دولار مع ختام الربع. وسجل مؤشر HFRI لتحوط حقوق الملكية (الإجمالي) عائدات مقدارها +12.3% خلال النصف الأول من العام، في حين سجل مؤشر HFRI 500 لتحوط حقوق الملكية القابل للاستثمار أرباحاً مقدارها +11.1%. ويعزى الفضل في الأرباح التي شهدتها الاستراتيجيات الفرعية لتحوط حقوق الملكية في الأساس إلى مؤشر HFRI لتحوط حقوق الملكية: استراتيجيات الطاقة/ المواد الأساسية المتذبذب، والذي ارتفع بمقدار +20.9% خلال النصف الأول من 2021.

وبعدما كسرت حاجز التريليون دولار خلال الربع السنوي الماضي، واصلت الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث، والتي تركز تحديداً على استثمارات حقوق الملكية والائتمان التي لا يلقى لها الكثيرون بالأى ويبلغ تقديرها أقل من الواقع، تسجيل زيادات على مستوى الأصول محققة بذلك مستويات قياسية جديدة. وازداد إجمالي رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث بحوالي 45.5 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام، ليصل بذلك إجمالي رأس مال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث إلى ما يقرب من 1.092 تريليون دولار، لتحتل تلك الاستراتيجية بذلك المرتبة الثانية على مستوى القطاع من حيث حجم رأس المال. وتعزى زيادات رأس مال الاستراتيجيات الفرعية المدفوعة بالأحداث في المقام الأول إلى صناديق الأوضاع الخاصة، والتي سجلت أرباح رأسمالية قائمة على الأداء مقدارها 18.9 مليار دولار خلال الربع، لتصل قيمة أصول الاستراتيجيات الفرعية بذلك إلى ما يربو على 500 مليار دولار. وقفز مؤشر "HFRI 500" للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث القابل للاستثمار بمقدار +12.5% خلال النصف الأول من العام، بينما صعد مؤشر HFRI للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث (الإجمالي) بمقدار +11.6%، وهو الصعود الذي ينسب في الأساس إلى مؤشر HFRI للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث: الصناديق النشطة والذي ارتفع بمقدار +13.8%.

وعلى صعيد آخر فإن رأس المال المستثمر في استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية الحساسة لسعر الفائدة والقائمة على الدخل الثابت ازداد بحوالي 28.6 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام، بما يشمل صافي تدفقات واردة تقدر بحوالي 5.5 مليار دولار على مستوى الأصول، ليتخطى بذلك حاجز التريليون دولار للمرة الأولى في تاريخه. ونجحت استراتيجيات القيمة النسبية بفضل زيادات الأصول التي حققتها الصناديق متعددة الاستراتيجيات وبلغت قيمتها 18.4 مليار دولار في الحاق بركب استراتيجيات تحوط حقوق الملكية والاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث والتي حققت هي الأخرى هذا الإنجاز التاريخي الضخم. وسجل مؤشر "HFRI 500" للقيمة النسبية القابل للاستثمار أرباحاً مقدارها +5.2% خلال النصف الأول من 2021، بينما تقدم مؤشر HFRI للقيمة النسبية (الإجمالي) بمقدار +6.2%، وهو ما يعود الفضل الأساسي فيه إلى مؤشر HFRI لمراجعة القيمة النسبية: استراتيجية بدائل العائد والذي نما بمقدار +22.1%.

وتوزعت التدفقات الواردة من المستثمرين ما بين الشركات الاستثمارية بمختلف أحجامها، إذ تلقت المؤسسات التي تدير استثمارات تزيد قيمتها عن 5 مليار دولار حوالي 5.5 مليار دولار من إجمالي صافي الاستثمارات الرأسمالية الجديدة الواردة خلال الربع الثاني من 2021 والتي تبلغ قيمتها 12.3 مليار دولار. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات متوسطة الحجم التي تدير استثمارات تتراوح قيمتها من مليار إلى 5 مليار دولار شهدت تدفقات واردة مماثلة تقدر صافي قيمتها بحوالي 5.0

مليار دولار خلال الربع، في حين أن المؤسسات التي تدير استثمارات تقل قيمتها عن مليار دولار تلقت مجتمعة تدفقات واردة تقدر قيمتها بحوالي 1.8 مليار دولار.

ومن جانبه صرح رئيس مؤسسة أبحاث صناديق التحوط كينيث جيه هاينز بأن وتيرة نمو رأس مال قطاع صناديق التحوط العالمي شهدت تسارعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2021 بفضل التدفقات الواردة من المستثمرين وأرباح الأداء القياسية والتي أدت إلى هذا النمو القوي، موضحاً أن هذا النمو انعكس في زيادة إجمالي رأس مال القطاع بما يربو على تريليون دولار منذ بداية ظهور وباء فيروس كورونا العالمي واقتراجه من كسر حاجز الأربعة تريليون دولار. وأضاف هاينز قائلاً أن الفضل في النمو الذي شهده القطاع مؤخراً ينسب إلى قطاع عريض من الاستراتيجيات وسيناريوهات المحافظ الاستثمارية للاقتصاد الكلي، بما يشمل الموازنة ما بين عمليات إعادة فتح الاقتصاد/ أنشطة إنعاش الاقتصاد والانعكاسات الحادة التي تشهدها تلك الاتجاهات نتيجة مثلاً لمخاطر ظهور تحورات وسلالات جديدة من الفيروس أو تراجع أسعار الفائدة أو احتمالات تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. وعلى صعيد آخر فلا تزال المؤسسات العالمية الرائدة توجه استثماراتها إلى صناديق التحوط وتوسع من نطاق هذه الاستثمارات باعتبار أن هذه الصناديق من آليات المحافظ الاستثمارية المثالية للمشاركة في هذه الاتجاهات القوية واغتنام الفرص السانحة بها مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة التكتيكية والتعامل بما يتواءم مع بيئة الاقتصاد الكلي المتقلبة، بما في ذلك تزايد تأثير منصات تجارة البيع بالتجزئة على الأسعار والتقلبات في سوق حقوق الملكية. ومن المرجح أن تتولي الصناديق التي برهنت على قدرتها على النجاح في هذا النموذج السوقي في قيادة دفة النمو بالقطاع خلال النصف الثاني من 2021.

للحصول على مزيد من المعلومات من مؤسسة أبحاث صناديق التحوط:

تابع مؤسسة أبحاث صناديق التحوط على تويتر: @HFRInc

يرجى زيارة www.HFR.com

تابع كينيث هاينز على تويتر: @KennethJHeinz

تابع مؤسسة أبحاث صناديق التحوط على ويبيو: @HFRAsia

نبذة عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط

مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR) هي المؤسسة الرائدة عالمياً في مجال الاستثمار البديل. وقد تأسست عام 1992 وهي متخصصة في مجالات مؤشرات وتحليل صناديق التحوط. وتصدر المؤسسة مؤشرات (HFRI) و(HFRX) و(HFRU)، وهي أكثر معايير قياسية واسعة الاستخدام في هذا المجال لقياس أداء صناديق التحوط على المستوى العالمي. كما تصدر ما يربو على 100 مؤشر لأداء صناديق التحوط تتراوح بين مستويات الصناعة الكبيرة وحتى المجالات المتخصصة الدقيقة للاستراتيجيات الفرعية والاستثمار الإقليمي. وتتضمن قاعدة بيانات المؤسسة، وهي أشمل مورد متوفر لمستثمري صناديق التحوط، تفاصيل على مستوى الصناديق عن الأداء والأصول التاريخية، بالإضافة إلى خصائص الشركات الخاصة بمديري صناديق التحوط الأوسع مجالاً والأكثر نفوذاً. وقد وضعت المؤسسة النظام الأكثر تفصيلاً على مستوى الصناعة لتصنيف الصناديق، مما يسمح بطرح الاستفسارات الشاملة والمتخصصة عن قياس الأداء النسبي وتحليل جماعات النظراء، والمقارنة القياسية. وتعمل مجموعة منتجات التحليل التي أنتجتها المؤسسة على تحسين قاعدة بيانات المؤسسة لتوفير النقاط المرجعية المفصلة والحالية والشاملة والوثيقة الصلة والإجمالية على مستوى قطاع صناديق التحوط بأكملها. كما تقدم المؤسسة خدمات استشارية للعملاء الساعين إلى الحصول على تحليل مصممة بحسب رغبة الإدارة العليا أو تحاليل مختلفة عن المعتاد. وتعد مؤسسة أبحاث صناديق التحوط المعيار المؤسسي لكبار مستثمري الصناعة ولمديري صناديق التحوط.

###